الدول الهشة في المنطقة العربية وأثرها على أمن النظام الإقليمى العربي: دراسة في دور التنظيمات المسلحة ـ داعش نموذجاً ـ

يمنى على عبد الرحمن
إشـــــــراف
ا.م.د/ نيبال عز الدين
أستاذ مساعد العلوم السياسية
وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا
بكلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس
د/ أحمد جلال محمود.
مدرس العلوم السياسية.
بكلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس.

الملخص:

تركز هذه الورقة على دراسة الأسباب السياسية والاقتصادية وراء ظهور التنظيمات المسلحة ورصد التفاعلات المختلفة بين التنظيمات المسلحة وتأثيراتها الأمنية في المنطقة العربية بالإستعانة بالتقارير والمؤشرات المختصة مثل **"مؤشر الدول الهشة fragile state index"** الذي يصدر سنوياً عن **foreign policy** و **peace fund**، و **"مؤشر الإرهاب العالمي international terrorism index "** الذى يصدر سنوياً من معهد الاقتصاد و السلام الدولي IEP لتحليل البيانات المرتبطة بعوامل هشاشة الدولة ومحددات تنامى الإرهاب في المنطقة واستنتاج العلاقة التي تربط بين هشاشة الدولة والإرهاب الناتج عن تصاعد دور الجماعات المسلحة في هذه الدول خاصة ان بعض الدول العربية تتصدر قائمة هذه المؤشرات مما يعنى انها مازالت تشهد حالة أمنية غير مستقرة، ومعرفة السيناريوهات المحتملة لانتشار هذه الجماعات وانعكاسها على مستقبل الأمن العربي وذلك للوصول للإستراتيجيات اللازمة للحد من توسع هذه التنظيمات وزيادة نفوذها، ومن هذا المنطلق فإن مكافحة هذه الجماعات وتحييد دورها يتوقف على التركيز على التنمية السياسة والإقتصادية

والأمنية وهو ما يتطلب الاستغلال الجيد للموارد والتنمية السياسية ووجود مؤسسات حكومية فعاله وهو ما ستستعرضه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب- الإقليمية- داعش- الأمن الإقليمى – التطرف- التنظيمات المسلحة.

Abstract:

This paper revolves to study the political and economic factors which lead to exist armed groups and monitoring its cross-effects on regional security by using specialized reports and indicators such as **"fragile state index"** published by foreign policy and peace fund, and **"international terrorism index"** which released annually by the International Institute of Economy, and International Peace (IEP), To analyze the related data, reach of the growth of terrorism in the region to conclude the relation between the fragility of the state and terrorism resulting from the escalation of armed groups' role in these countries. Especially, since some Arab countries have been placed in the top list of these indicators, which pointing to that Arab countries still facing an unstable security situation, so, we can predict its reflection in the future of Arab security to reach the necessary strategies to limit their influence. From this standpoint, combating armed groups and neutralizing their role depends on a focusing on political, economic and security development that requires good utilization of resources, political development, and the presence

of effective governmental institutions Which will be reviewed by the study.

Key words: Terrorism - regionalism- ISIS - regional security - extremism - armed groups.

المقدمة:

يعد الأمن من أهم المحاور التي يستند عليها أي نظام إقليمي ويتأثر بها، وقد مر الأمن العربي بالعديد من التحولات بعد أحداث ٢٠١١، والتي أضفت عليه تحديات أمنية جديدة مختلفة عن زي قبل، فبجانب أن النظام الإقليمى العربي يعد من المناطق الإقليمية الأقل تكاملاً بين النظم الأخرى، حيث ضعف كفاءة المؤسسات الإقليمية والمحلية، انخفاض الترابط الإقتصادى والإجتماعى وانتشار الطائفية والفساد، وتدهور البنية السياسية و الاقتصادية ، إلا أن الانتفاضات العربية قد جلبت متغيرات جديدة على الساحة الإقليمية أرتبطت بتغير شكل الأطراف الفاعلين داخل النظام واوجدت عناصر جديدة ولدتها الظروف السياسية الاقتصادية الغير مستقرة.[١] وهوما أطلق عليه بعض الأكاديميين مصطلح **"الدولة الهشة "fragile state** حيث تعجز الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية والسيطرة على حدودها وأمنها القومي، مما يشكل البيئة المناسبة لتصاعد دور التنظيمات المسلحة التي تعمل على حل دور الدولة وخلق بديل له لتحل محلها بمثابة قوى موازية متخذة من هذه الدول مكاناً لها، ففي ليبيا وسوريا والعراق واليمن تولدت عن الصراعات العربية بعد ٢٠١١ ظواهر جديدة شملت نشأة تنظيم الدولة الإسلامية **"داعش"** وسيطرته على مناطق كبيرة من سوريا والعراق وإقامة إمارات له بمختلف الدول العربية، وسيطرة الحوثيين على اليمن، سعى القاعدة لاستعادة نفوذها ونزاع الأخوان المسلمون على السلطة في مصر، كل ذلك كان بمثابة اتساع لنطاق الدول الهشة حيث يزداد نشاط التنظيمات المسلحة في مراحل التغير التي تمر بها الدول وما يتعلق بها من أثار إقتصادية وسياسية . مما أدى

إلى تغير خريطة توازن القوى داخل المنطقة كنتيجة حتمية لضعف الدولة والتدخل الأجنبي وارتفاع معدلات الإرهاب والجريمة.

أولاً: مفهوم الدول الهشة

بدأ أستخدام المصطلح أكاديمياً في التسعينيات من القرن العشرين مع الظروف التي صاحبت دراسة الإنهيار في الصومال، ويعد من أوائل المفكريين الذين صاغوا محددات أنهيار وفشل الدولة **"ستيفن راتنر" و "وليام زارتمان "**، ووقد عرفها مختصي السياسة أنها **"تلك الدول التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل كهايتي، ليبيريا، كمبوديا"**. فيما عرفها "زارتمان" على أنها **"تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية"**، فيما ورأى اخرون أنّ الدول الهشه هي الدولة التي تحكمها الملشيات المسلحة. أو بأنها الدولة التي **"تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني"**. ومن ثم تعجز عن تحقيق الاستقرار والمساواة والنمو الإقتصادى. [٢]

وطبقاً للبنك الدولى فإن هشاشة الدولة تعد من التحديات الكبرى التي تواجة الدول النامية و توثر بشكل كبير على جهود التنمية، حيث يتوقع البنك الدولى أن ترتفع نسبة الأشخاص الذين يعيشون داخل دول هشة ويعانون من ظروف صعبة بنسبة ٦٠% بحلول ٢٠٣٠ حيث تلعب الصراعات محركاً نسبته ٨٠% لجميع الإحتياجات الإنسانية وأهمها الأمنية والغذائية ،ولذلك فقد وضعت العديد من المنظمات بالإضافة للبنك الدولى كمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية، والإتحاد الأوروبى و بغرها أن هشاشة الدولة يعد تهديداً داخلياً وخارجياً كبير و يفوق غزو الدولة خارجياً، حيث أدت زيادة الصراعات وخاصة في المنطقة العربية بعد ٢٠١١ إلى تفاقم الأوضاع وإنتشار الفقر والتطرف واللجوء والنزوح لذا فإن القضاء على الصراعات يعالج هشاشة الدولة ويؤمن بيئة أمنية إقليمية وعالمية مستقرة.[٣] كما يعرفه نعوم تشومسكى الدول الفاشلة او الهشة بأنها **"إساءة إستعمال القوة والتعدى على الديموقراطية". وتعد من أبرز مؤشرات قياس الدول الهشة -الفاشلة- مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولى و مؤشر الدول الهشة الصادر عن صندوق السلام، ومؤشر برتسلمان وغيرها.**[٤]

ثانيا: العلاقة بين الإرهاب والدول الهشة.

طبقاً لـ لمؤشر الإرهاب العالمي **global terrorism Index** زاد النشاط الإرهابى في ٢٠١٤ بنسبة ٨٠% فى أعلى مستوى له، كما سجل أيضاً أكبر نسبة من حيث عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب، حيث وقعت حوالى ٥٧% من الهجمات الإرهابية و٧٨% من الوفيات في خمس دول من بينها دولتان عربيتان صنفتا على أنهما دولاً هشه هما العراق وسوريا. وذلك نتيجة لنشاط تنظيم داعش داخلها، حيث كان للتنظيم نصيب كبير من العمليات والوفيات التي حدثت في ٢٠١٤ داخل الدولتين، كما أدى وجود التنظيم إلى زيادة تدفق المقاتلين الأجانب الذين بلغ عددهم حوالى ٢٥٠٠٠ وتبعاً للتقرير كان نصف المقاتلين من دول داخل المنطقة العربية .بالإضافة للخسائر البشرية فإن التكلفة الاقتصادية للإرهاب أرتفعت بنسبة ٦١% عام ٢٠١٤ في أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٠. حيث أرتبطت بيئة الأمن في الدولة داخل الإقليم بمعدل فعالية التنظيمات المسلحة والإرهاب. فتبعاً للتقرير وقع حوالى ٨٨% من جميع الهجمات حول العالم في الدول التي تشهد بيئة أمنية متضطربة، كما وقعت داعش كثانى أكثر التنظيمات الإرهابية نشاطاً في ٢٠١٤.

في ٢٠١٥ ظلت العراق وسوريا من بين أكثر الدول تأثراً بالإرهاب، كما زاد نشاط داعش لتصبح التنظيم المسلح الأخطر في العالم من بين أربعة تنظيمات أخرى كان مسئولة عن معظم الوفيات والهجمات الناتجة عن الإرهاب حيث شنت هجماتها في حوالى ٢٨ دولة بالمقارنة ب ١٣ دولة في ٢٠١٤. كما كان العراق الدولة الأكثر تضرراً بالأرهاب إقتصادياً. في ٢٠١٦ شهدت معدلات الإرهاب تحسن نسبي بالمقارنة بعام ٢٠١٤. وذلك نتيجة للهزائم التي تلقاها تنظيم داعش في سوريا والعراق. كما انخفضت الوفيات الناجمة عن الإرهاب بنسبة ١٣% في ٢٠١٦ بالمقارنة بعام ٢٠١٥، ظلت سوريا والعراق ما بين اكثر خمس دول تأثراً بالإرهاب من حيث عدد الوفيات. كان تنظيم داعش التنظيم الأكثر دموية في عام ٢٠١٦ بنسبة ٥٠% زيادة في الوفيات بالمقارنة بالعام السابق. بالرغم ان داعش كان على وشك الهزيمة العسكرية الكاملة في العراق وسوريا وهو ما أدى لإنخفاض عائداته بمقدار

٧٥% في عام ٢٠١٦ إلا أنه تبعاً للتقرير تم رصد هجماته في حوالى ١٥ دوله حول العالم ففي عام ٢٠١٧ على الرغم من الخسائر الإقليمية والمالية الجسيمة، ظل تنظيم الدولة الإسلامية أكثر الجماعات الإرهابية تأثيراً، بالرغم انخفاض عدد الخسائر البشرية والإقتصادية الناتجه عن نشاط تنظيم داعش في العراق لأن مرة منذ ٢٠١٢، إلا أن أكبر هجماته في عام ٢٠١٧ كان في مصر، حيث أسفر الهجوم على مسجد الرحمة من قبل ولاية سيناء عن مقتل ٣١١ شخصاً، نتيجة لتراجع نشاط داعش في ٢٠١٧ فقد انخفضت الهجمات الإرهابية بنسبة ٢٣% حيث فقدت ٦٠% تقريباً من أراضيها و ٨٠% من عائداتها. في ٢٠١٨ أنخفض إجمالي عدد الوفيات بنسبة ١٥.٢ % ، كما لم يعد العراق البلد الأكثر تأثراً بالإرهاب منذ ٢٠١٤. أنخفض عدد مقاتلى داعش إلى ١٨٠٠٠ بالمقارنة بـ ٧٠٠٠٠ في ٢٠١٤. وهو ما أدى إلى تراجع داعش من تصنيف أخطر التنظيمات الأرهابية على مستوى
العالم كما تحسن ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر الأرهاب العالمى.
٥

مصر	لبنان	السودان	جنوب السودان	ليبيا	الصومال	اليمن	سوريا	العراق	
١٣	٢١	١٦	١٥	٩	٨	٧	٥	١	**٢٠١٤**
٩	٢٤	١٨	٢١	١٠	٧	٦	٥	١	**٢٠١٥**
١١	٢٧	١٨	١٤	١٠	٧	٦	٤	١	**٢٠١٦**
٩	-	١٨	١٤	١٣	٦	٨	٤	١	**٢٠١٧**
١١	-	٢٠	١٧	١٢	٧	٨	٤	٢	**٢٠١٨**

ويوضح الجدول ترتيب بعض الدول العربية التي وقعت ضمن الثلاثون مركزاً الأولى من حيث أكثر الدول تأثراً بالإرهاب بين عام (٢٠١٤-٢٠١٨)، في مقدمتها سوريا

والعراق واليمن وهى أكثر الدول التي شهدت صراعات داخلية في تلك الفترة نتيجة لعدة عوامل كان من أبرزها وجود التنظيمات المسلحة كداعش.

وفيما يتعلق بهشاشة الدولة يقوم مؤشر **"الدول الهشه"** بتقييم الدول تبعاً لـ ١٢ معيار بين أقتصادى وسياسى وإجتماعى منها حالة الأمن والأقتصاد وشرعية الدولة وحقوق الإنسان والتدخل الخارجي وغيرها. **وفي الجدول التالى تصنيف بعض الدول العربية التى وقعت ضمن الثلاثين مركزاً الأولى لمؤشر الدول الهشة[٦].**

ليبيا	سوريا	السودان	العراق	اليمن	الصومال	جنوب السودان	
-	١٥	٥	١٣	٨	٢	١	٢٠١٤
٢٥	٩	٤	١٢	٧	٢	١	٢٠١٥
٢٥	٦	٤	١١	٤	١	٢	٢٠١٦
٢٣	٥	٥	١٠	٤	٢	١	٢٠١٧
٢٦	٤	٧	١١	٣	٢	١	٢٠١٨

ويلاحظ أن تقريباً الدول نفسها قد أحتلت المراكز الأولى من كلا المؤشرين، فبالرغم أختلاف الترتيب بين كلا المؤشريين نتيجة لإختلاف المقاييس إلا أنه البلاد العربية السابقة نفسها قد عانت من ظروف سياسة واقتصادية مماثلة خاصة بعد أحداث عام ٢٠١١، حيث تدرج تأثير التحديات الأمنية التي شهدتها الدول العربية خلال الفترات الإنتقالية ما بين الفراغ الأمني والحرب الأهلية والتدخلات الخارجية.[٧] فقد مرت الدول العربية منذ ٢٠١١ و حتى الأن بمرحلتين من الحراك العربى أثرتا على الهيكلة الداخلية للدول والتي أنعكست على النظام الإقليمى ككل بدأت بالإنتفاضات في مصر وتونس في ديسمبر ٢٠١٠ ويناير ٢٠١١ والتي انتهت بسقوط كلا النظامين في ١٤يناير٢٠١١ في تونس وفى ١١ فبراير ٢٠١١ في مصر، فبالرغم أن التحول السياسى في مصر وتونس كان سلمياً إلا أن المراحل الأنتقالية قد خلفت تحديات أمنية بقيت أثارها حتى اليوم. حيث اختلفت ديناميكيات الإنتقال من دولة لأخرى وهو ما إنعكس بالطبع على طبيعة تأثير هذه التحولات على الأمن الإقليمي في المرحلة الإنتقالية، حيث نجحت بعض النظم في تخطى المراحل الإنتقالية وتغيير النظم الحاكمة

بالطرق السلمية، فيما عانت دول أخرى من الحروب الأهلية والانقسام وعدم قدرة المعارضة على التغيير وإستبدال النظم القديمة كما في سوريا واليمن وليبيا[٨]، ففي اليمن أنجرفت البلاد إلى حالة من الحرب الأهلية بعد تنحى الرئيس على عبد الله صالح عن الحكم وقد أستغل هذا الفراغ الأمني بعض التنظيمات المسلحة كتنظيم القاعدة في اليمن والحوثيين، وهو ما أتاح الفرصة لأطراف إقليمية للتدخل بشكل غير مباشر فقد سعت إيران لدعم الحوثيين في اليمن بشكل غير مباشر، وسعت السعودية للتصدى لتزايد النفوذ الإيراني فى المقابل عسكرياً في مارس ٢٠١٥ فيما عرف بـ**"عاصفة الحزم"**[٩]. الوضع مماثلاً تقريباً لما حدث في سوريا حيث بدأت الإحتجاجات في سوريا في مارس ٢٠١١ وقد أدى رد الفعل العنيف اتجاه المتظاهرين إلى إنجراف البلاد إلى حرب أهلية، كان لكل طرف فيها المليشيات التابعة له، على رأس هذه التنظيمات داعش والتي نشأت نتاج الفراغ الأمني الموجود، ما نتج عنه استغلال بعض الأطراف الإقليمية الميليشيات الموجودة وتدخل العديد من الأطراف الدولية والإقليمية لاحقاً كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا وغيرها. وقد شهد النظام الإقليمى موجة ثانية من الأحداث بالرغم من أستمرار الحرب في سوريا واليمين وانهيارالصومال والعراق وانقسام السودان، حيث شهدت الجزائر تظاهرات في فبراير ٢٠١٩ إحتجاجاً على ترشح بوتلفيقة لفترة خامسة، تم على أثرها استقالة بوتفليقة وتولى عبد القادر بن صالح رئاسة البلاد بشكل مؤقت حتى أجراء انتخابات رئاسية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ والتي اسفرت عن فوز عبد المجيد تبون.[١٠] وكذلك في السودان التي بدأت فيها الأحتجاجات في ديسمبر ٢٠١٨ إحتجاجاً على إرتفاع الأسعار، وارتفع سقف المطالب لاحقاً إلى إسقاط النظام مما أدى إلى إعلان الرئيس البشير إقالة الحكومة وإعلان حالة الطوارئ، إلى أن تم في أبريل ٢٠١٩ خلع البشير عن منصبه وإستبداله بمجلس عسكري إنتقالى، في يوليو ٢٠١٩ تم توقيع وثيقة لتقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين ومن المقرر إجراء الانتخابات السودانية في أواخر ٢٠٢٢.[١١] كما أدى إشتعال المظاهرات في لبنان في أكتوبر ٢٠١٩ إلى استقالة الحريري. وهو ما جعل الدول العربية تشهد حالة من التفكك والإنفلات الأمني طوال

عشر سنوات تقريباً، فقد أفرزت التحديات الأمنية وجود حالة من الإنقسام سمحت بتدخل الأطراف الداخلية والخارجية كالتنظيمات المسلحة و غيرها من القوى الإقليمية والدولية بل والمنظمات الدولية، وهو ما جعل المشهد داخل الدول العربية أكثر تعقيداً على المستوى الداخلى والإقليمى.

و تتمثل الإنعكاسات الإقليمية للتغيرات الأمنية فيما بعد ٢٠١١ في سعى العديد من القوى الإقليمية والدولية بسط نفوذها داخل المنطقة العربية أما فرضاً لقوتها أو حماية لمصالحها، فقد كان التدخل الأمريكي في سوريا وليبيا والعراق واضحاً في السنوات الإخيرة كذلك فقد عمدت إلى توجية السياسات الأمنية العربية، وقد ظهر ذلك في الإتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول الخليج، وكذلك فقد أسست التحالف الدولى لمحاربة داعش بمشاركة ٨١ دولة بينها دولاً عربية. كما ظهر الجانب الروسي كطرف في المعادلة في سوريا خاصة بعد تدخله عسكرياً في سبتمبر ٢٠١٥ حيث كثفت من مشاركتها في الأزمات العربية عسكريا ودبلوماسياً وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية، كما عززت الصين من وجودها العسكري والسياسى والاقتصادي خاصة في سوريا وغيرها من الأطراف كدور الإتحاد الأوروبي في تسوية الأزمة اليمنية والليبية خاصة الدور الفرنسي في القضية السورية والدور الإيطالي داخل الأزمة الليبية.[١٢]

وكنتيجة للأحداث السابقة ووجود العديد من الأطراف الإقليمية والدولية داخل المشهد العربى هو ما أضعف الفاعلية المؤسسية لجامعة الدول العربية، لصالح المؤسسات الدولية الأطراف الأطراف الإقليمية الأخرى، وذلك نتيجة لإنفجار الوضع الأمني للعديد من الدول العربية ووصولها لحد الهشاشة، كما تزايدت الأزمات بسيطرة داعش على العديد من الأراضى داخل سوريا والعراق منذ عام ٢٠١٤، بالإضافة للمشكلات التي مازالت قائمة منذ ما قبل ٢٠١١ في السودان والعراق وفلسطين وغيرها، كل ذلك منع وجود اجماع على موقف موحد اتجاه القضايا العربية نتيجة لتضارب المصالح وتدهور الاقتصاد وغياب الأليات المناسبة.[١٣] وهو ما أعطى الصلاحية لمؤسسات دولية أخرى كمجلس الأمن والأتحاد الأوروبى على سبيل المثال لتكون من اهم

العوامل لزيادة التدخل الدولى في الإقليم، حيث استغلت الدول الكبرى هذه المنظمات كأذرع قانونية للتدخل في القضايا العربية وفق ما تراه مناسبا لمصالحها، كمواقف روسيا والصين داخل مجلس الأمن لدعم نظام بشار الأسد وكذلك قرارت مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ و١٩٧٣ بشأن إنشاء منطقة حظر طيران وحظر توريد سلاح في ليبيا الذي تم على إثرهما تدخل الناتو في ليبيا وغيرها. كما أصبحت منظمات إقليمية فرعية داخل النظام أكثر نفوذاً عن الجامعة العربية كمجلس التعاون الخليجى.[١٤]

كما أفرز الوضع في ليبيا وسوريا واليمن حالة من تعدد الأيدلوجيات وإنقسام الشرعيات وأختلفت الإنتماءات السياسية والعرقية، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من التنظيمات المسلحة خاصة داعش بعد ٢٠١٤. فقد استغلت هذه التنظيمات البيئة الأمنية الغير مستقرة في حشد المنتمين إليها إما منتهجة العنف في شكل تنظيمات موازية، إما مقتحمة للسياسة عن طريق العمل الحزبى محاولة نشر أيدلوجيتها المتطرفة. حيث تدرج تأثيرها على حسب درجة استقرار الدولة وقوة التنظيم، وبالرغم من التحديات الكبرى التي شهدها النظام إلا أن ظهور التنظيمات المسلحة وخاصة داعش تبقى الأخطر من بينهم حتى وقتنا الحالي وذلك لطبيعتها المزدوجة ولقدرتها على نشر تأثيرها وأيدلوجيتها داخلياً وإقليمياً.[١٥]

ثالثا: تنظيم داعش وأثره على أمن النظام الإقليمى العربى.

ترجع نشأة تنظيم داعش إلى جماعة **"التوحيد والجهاد"** التي أنشأها أبو مصعب الزرقاوي في أوائل عام ٢٠٠٣ بالعراق، وبالرغم من إنها لم تكن على اتفاق مع تنظيم القاعدة، إلى أنه فى النهاية قد تعهد الزرقاوي بالولاء لأسامة بن لادن عام ٢٠٠٤ وأصبحت الجماعة فرعًا رسميًا للقاعدة في العراق. حتى قتل الزرقاوى في يونيو من عام ٢٠٠٦، وتولى أبو أيوب المصري قيادة التنظيم بعد الزرقاوي في أكتوبر ٢٠٠٦ وأعلن عن إنشاء دولة العراق الإسلامية بعد ذلك بفترة وجيزة، ومع مقتل أبو أيوب المصري في أبريل ٢٠١٠ عقبه أبو بكر البغدادي كزعيم جديد لدولة العراق الإسلامية.[١٦] ومع تصاعد أحداث عام ٢٠١١ شكلت الأوضاع الغير مستقرة البيئة المناسبة لتنامى التنظيم وإنتشاره عبر الحدود، حيث وجد التنظيم فرصة للتوسع نحو

سوريا، وهو مما أدى إلى نشأة خلاف بين أبو بكر البغدادي وأبو محمد الجولانى أمير جبهة النصرة في سوريا حول التنظيم الأحق بالقتال في سوريا، ومع إعلان أيمن الظواهرى أمير القاعدة أنذاك التي يتبع لها كلا التنظيمين بمواصلة الجولانى القتال في سوريا وهو ما رفضه البغدادي وأعلن استقلاله عن تنظيم القاعدة، بتأسيس تنظيم جديد **" دولة العراق والشام الإسلامية" -داعش-** في ٢٠١٤، كتنظيم مستقل تماماً عن القاعدة منبثق من تنظيم دولة العراق الإسلامية [١٧].

وقد أتخذت داعش أيدلوجية فكر الحركات الإسلامية المسلحة، حيث العنف الأداة الأساسية لفرض أيدلوجيتها وقد بدأ فكر الحركات الأسلامية في الظهور من عشرينات القرن الماضى منذ ظهور تنظيم الأخوان المسلمين، إلا أنه مع إزدهار هذه الجماعات في سبعينات القرن الماضى تطورت أيدلوجيتها إلى ما عرف فيما بعد بـ **"السلفية الجهادية"** وتعد الحركة الوهابية وتنظيم القاعدة وداعش من أبرز الأمثلة على هذا الإتجاه.[١٨]

ولا تعترف السلفية الجهادية بالنظام السياسى في الدول وتتبنى منهج يقوم على وجوب تطبيق الشريعة وبالتالي ترفض ان تكون جزءاً من العملية السياسية داخل الدولة غالباً وتعمل على نشر أيدلوجية مخالفة لقيم الإعتدال والتسامح في المجتمع قائمة على التشدد والجهاد و التفسير الحرفى السطحى للنصوص الدينية.[١٩]

ويمكن تقسيم الإطار الزمنى لتوسع داعش في مرحلتين ما بين توسع وانحسار ، حيث أستمر توسع التنظيم وانتشاره حتى منتصف عام ٢٠١٦، حيث بدأ ينحصر تدريجياً نتيجة للخسائر المادية والمكانية التي تلقاها كنتيجة للضربات المحلية والدولية وذلك من منتصف ٢٠١٦ وحتى موت البغدادي في ديسمبر ٢٠١٩، فيما يمكن تقسيم إنتشارها المكانى في ثلاثة دوائرضمت سوريا والعراق كدائرة مركزية، الدول المجاورة و بقية دول الأقليم العربي كدائرة قريبة ثم الدول العالم الأخرى التي شهدت هجمات أعلنت داعش عن مسئولية حدوثها.

فمنذ عام ٢٠١٤ سيطر داعش على حوالي ٣٤ ألف ميل مربع في سوريا والعراق، وقد أنخفض عدد الهجمات إلى أقل من النصف تقريباً في الفترة ما بين ٢٠١٦ إلى

بداية ٢٠١٩، ويمكن اعتبار أنه تمت هزيمة داعش فعلياً في سوريا تقريبًا بعد خسارة مدينة الرقة في سوريا منطقة تمركزها الرئيسية في أكتوبر ٢٠١٧، بينما تمت هزيمتها في العراق بعد خسارة الموصل بمساعدة قوات التحالف الدولي في مارس ٢٠١٧.[٢٠] وقد تم الإعلان عن تحريرسوريا ٢٣ مارس ٢٠١٩ بعد معركة تحرير الباغوز والعراق في ٤ يوليو ٢٠١٧ بعد تحرير الموصل تماماً، قد أسفرت عمليات تحرير سوريا والعراق من داعش عن تدخل العديد من القوى الدولية والإقليمية حيث من بدأ التدخل العسكري الأمريكي في ٢٠١٧ في سوريا ومع قيام قوات التحالف برعاية الولايات المتحدة ببدأ شن هجماتها ضد أهداف داعش، كما قامت القوات التركية بالتدخل في الأراضى السورية وقامت بثلاث عمليات عسكرية هما "درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام" بين ٢٠١٦ و ٢٠١٩، بالإضافة للتدخل العسكري الروسى والأوروبى وغيره.

وقد أحدث خروج داعش من سوريا والعراق العديد من التبعات الإقليمية التي شكلت تهديداً لأمن دول الجوار بإعتبار داعش تنظيم إرهابى عابر للحدود تمثلت في:

تزايد أعداد التنظيمات المسلحة وهو ما يعنى ضمنياً تزايد معدلات الإرهاب والفراغ الأمني حيث ظهرت في سوريا والعرراق تنظيمات مسلحة جديدة صاحيت نشأة داعش سواء اتبعتها في الأيدلوجية أو أختلفت معها كان من أبرزها: جبهة النصرة وداعش ووحدات الشعب الكردية، حيث بلغ عدد التنظيمات ف سوريا وحدها حوالي ٦٧ تنظيم جديداً في الفترة الأخيرة "طبقاً لبيان المكتب العربي للشرطة الجنائية"، بالإضافة للتنظيمات التي كانت خامدة او موجودة ما قبل ٢٠١١.[٢١] كما أدت هزيمة داعش في سوريا والعراق إلى تخليق ظاهرة المقاتلين الأجانب المنتمين لداعش سهلت البيئة الأمنية الغير مستقرة انتقال المتطرفين من دولة لأخرى، ففي سبتمبر ٢٠١٥ صرحت تينا كيدانو **مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية والعسكرية** "أنه منذ بدء الصراع في سوريا والعراق بلغ عدد المقاتلين في ديسمبر ٢٠١٣ حوالي ١١٠٠٠ من ٧٤ دولة وأزداد ليبلغ حوالي ٢٥٠٠٠ مقاتل أجنبي من أكثر من ١٠٠ دولة في مايو ٢٠١٥" وهو ما جعل خطر عودة هؤلاء المقاتلين تشكل إنتقال بؤر

جديدة للإرهاب ومساراً جديداً لبقاء التنظيم أيدلوجياً، كما أدت الفظائع التي أرتكبها داعش في سوريا والعراق إلى تدهور حالة حقوق الإنسان وإرتفاع إعداد اللاجئين والنازحين، وتعرض العديد من المواطنين الظروف الصحية والمعيشية الصعبة. كما كان أكبر تهديد خلفته هزيمة داعش في مركزها هو محاولاتها إعادة ترتيب صوفها بالبحث عن وجهة بديلة وقد كانت أفريقيا هي وجهتها التالية، حيث الهيكلية الضعيفة للدول والتي تعانى ظروفاً أمنية وإقتصادية صعبة، كذلك فإن وجود العديد من التنظيمات المسلحة في أفريقيا كالشباب وبوكو حرام قد يوفر الدعم للتنظيم المتهالك، وبالفعل فقد ركزت داعش على أستغلال ولاياتها في أفريقيا بعد أنتهاء وجودها في سوريا والعراق وعملت على تركيز عملياتها في الولايات الستة (تونس، الجزائر، ليبيا، تشاد، مالي، السنغال) بالإضافة لولاية سيناء وهو ما شكل تهديداً مباشراً للدول العربية في شمال أفريقيا وعلى رأسها مصر.

رابعاً: السياسات المصرية في مواجهة الإرهاب والتنظيمات المسلحة.

تقوم السياسة المصرية لمكافحة الأرهاب على توجيه جهودها داخلياً و خارجياً في آنٍ واحد لحماية نفسها والوطن العربى ثم العالم أجمع، مع عدم التفرقة بين جماعة إرهابية وغيرها ووجوب التصدي لكل التنظيمات المسلحة وخاصة الإرهابية منها الخارجة عن القانون والتي تقوم بأنشطة تهدد الامن وتنزع الاستقرارمباشرة، فعلى **المستوى المحلى:**

في السنوات العشر الأخيرة كان الأمن المصرى قد تعرض للعديد من التهديدات من قبل مختلف الجماعات الإرهابية والمسلحة هو ما أستوجب الإعتماد على التدخل العسكرى الخشن المباشر للتصدى لكافة العناصر الإرهابية وخاصة المسلحة منها في سيناء، مع تعزيز القضاء على الأيدلوجية المتشددة لهذه الجماعات فكرياً عن طريق المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية. حيث برز دور الأزهر كأكبر صرح دينى في العالم الأسلامى في تجديد الخطاب الدينى و نبذ التطرف بين الشباب. كما لعبت وسائل الإعلام دوراً جوهريا لتصحيح المفاهيم و ترسيخ قيم التسامح و تقبل الأخر. وبشكل غير مباشر تركز مصر كذلك على تحسين البيئة الأقتصادية الاجتماعية والقضاء على

الفقر ونسب البطالة و الأمية الكبيرة ورفع معدلات التنمية والتعايش السلمى. لهذا فأنه بشكل مباشر وغير مباشر على المستويين العسكرى والفكرى، أكدت مصر على ضرورة تضافر الجهود الداخلية لإقامة دولة قومية ذات مؤسسات قوية داخل النظام الإقليمى لا توفر بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية بأى شكل.[٢٢] وقد ظهرت جهود الدولة في التصدي للإرهاب بداية من عام ٢٠١٣ منذ فض اعتصامات الأخوان المسلمين والتي تلاها موجات غضب وإرهاب كبيرة من الجماعة الإرهابية، وهو ما لم يقتصر على شمال سيناء فقط وأنما أستهدف العديد من المدن الرئيسية وعناصر الجيش والشرطة فضلاً عن المؤسسات الحكومية والوطنية المختلفة.

وبحلول ٢٠١٤ دعا الرئيس **"السيسي"** بضرورة استمرار الحرب الشرسة على الإرهاب وتدعيم أجهزة الأمن والعمل على زيادة فعاليتها، وذلك مع تصاعد نشاط انصار بيت المقدس والتي أصبحت ولاية سيناء خلال نوفمبر ٢٠١٤، سعت بعد ذلك لتوثيق علاقتها مع داعش في العراق وسوريا وحتى في ليبيا واليمن وغيرها وأنهت إرتباطها الفعلى بالقاعدة . وقد لعب التنظيم المتمركز في سيناء دوراً كبيراً في زيادة معدلات الأرهاب و هو ما يشكل عقبة ومهدد أساسي ورئيسى للتنمية وتنفيذ المشروعات الضخمة التي تطمح لها الدولة في شمال سيناء، كما ساهمت معدلات الإرهاب المرتفعة في التأثير على الظروف الاجتماعية والأقتصادية خاصة في الأستثمار والسياحة، وذلك ضمن خطة محكمه تضم ثلاثة قطاعات : يتمثل القطاع الأول في محاربة الإرهابيين في شمال سيناء من خلال العمليات العسكرية والمواجهة وحملات اعتقال القيادات، ومراقبة مصادر الأموال وتوفير الخطوط ووسائل الإتصال اللازمة لتييسير التكاتف والتعاون مع المدنيين للإبلاغ في حالة وجود خطركما فرضت الدولة إجراءات مشددة لمراقبة مصادرالأموال والحدود. ويهدف القطاع الثانى من السياسات إلى التركيز على الأفكار الدينية الإسلامية المعتدلة في مواجهة المتشددة لمنع تجنيد الإرهابيين الجدد. اما القطاع الثالث فيهتم بمساعدة ضحايا الإرهاب، من المدنيين والجيش و الشرطة. وتقديم الدولة تعويضات للضحايا والأهتمام بهم في اطار ذلك اطلقت الدولة مشروع **"وطنى"** لتنمية سيناء، بتكلفة اجمالية ١٥٠ مليار جنيه

مصري لتنفيذ الخطط فى صيد الأسماك، السكن، الزرعة ومعالجة المياه.[٢٣] فى أطار ذلك قامت القوات المصرية أيضاً بالعديد من المواجهات الأمنية الفاعلة في سيناء كعملية **"نسر"** و التي بدأت فى أغسطس ٢٠١١ و كانت تهدف إلى إلقاء القبض على قائمتين من المطلوبين تضمنت ١٥ مطلوباً في العريش بالإضافة لـ ١٧ في رفح وشيخ زويد، و ذلك بعد إعلان تنظيم **"جيش تحرير الاسلام"** نيته تحويل سيناء الى امارة اسلامية وقد تمت العملية بالتعاون بين عناصر الجيش والشرطة المصرية.[٢٤] تلتها العديد من العمليات والمواجهات مع العناصر الأرهابية كان أبرز تلك العمليات عملية **"حق الشهيد"** بمراحلها الأربع التي أطلقتها القوات المسلحة الباسلة بدءاً من سبتمبر ٢٠١٥ وأستمرت ثلاث سنوات شملت القضاء على التنيظمات الأرهابية في شمال ووسط سيناء، أعقبتها **"العملية الشاملة"** والتى أعتبرت الأكبر منذ حرب أكتوبر وذلك للقضاء على الأرهاب ليس فقط في سيناء وانما في كافة انحاء الجمهورية، بدأت العملية في فبراير ٢٠١٨ و اشترك فيها عناصر من الجيش و الشرطة.[٢٥] كما اصدر السيد رئيس الجمهورية قانون **"مكافحة الإرهاب"** الذى تم التصديق عليه في أغسطس ٢٠١٥ و تم إقراره من قبل مجلس النواب فى يناير ٢٠١٦، والذى يناقش قضايا تمويل وتعريف الأرهاب و غيرها من الأحكام في التصدي و التعامل مع العمليات الإرهابية.

أما على المستوى الإقليمى:

فقد عملت مصر على التعاون مع محيطها الإقليمى العربى والأفريقى بكل الوسائل الممكنة حيث وقعت العديد من الأتفاقيات في هذا الشأن مثل **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولى وغيرها،** كما ساهمت في صياغة حوالى ١٣ اتفاقية في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي صدقت ووقت عليها جميعا، منها:**اتفاقية مناهضة خطف الرهائن، اتفاقية قمع تمويل الإرهاب، اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي وغيرها.**[٢٦] كما عززت مصر التنسيق الأمنى مع دول الجوار، وعملت على المشاركة في الأحلاف العسكرية العربية والدولية،

وانضمت إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش حيث كان لها دوراً بارزا في الأجتماعات وتنسيق الجهود العسكرية المشتركة، إلا أنه تظل الأولية الأولى في خطة الحكومة المصرية هو حماية الحدود والحفاظ على الأستقرار الداخلى للبلاد، وهو ما يظهر في نهج الحكومة المصرية في محاربة تنظيم داعش حيث تدرج مستوى التدخل لمحاربة داعش كلما اقتربت من الحدود وكان التركيز المصري ينصب على ألا يمتد وجود الخلل الأمني في ليبيا والتأثير الإرهابى لداعش في ليبيا إلى مصر، حيث صرح مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردو ليون ان تنظيم الدولة الأسلامية في ليبيا يشكل خطراً مباشرا على مصر ودول الجوار، خاصة مع انتقال بعض المقاتلين من سوريا والعراق إلى ليبيا مما يجعلها بؤرة للأرهاب.[٢٧] واستمر الدور الفعال لمصر حتى بعد هزيمة التنظيم بشكل كامل والقضاء على سيطرته الفعليه على الأرض فشاركت في مجموعة اجتماعات **"استراتيجية الاتصال التابعة للتحالف العالمي لمكافحة داعش"**، حيث أكدت على ضرورة الاستمرار في بذل المزيد لمكافحة كافة أشكال الإرهاب بعد الانتصارات الميدانية على داعش **"فالإرهاب لا يمكن هزيمته بشكل نهائي إلا من خلال اعتماد نهج دولي لمواجهة التنظيمات المسلحة بكافة أنشطتها العسكرية والفكرية"**.[٢٨]

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن العلاقة بين وجود التنظيمات المسلحة و الدولة الهشه هي علاقة تبادلية التأثير حبث يؤدى الفراغ الأمني حتماً إلى ظهور كيانات تحاول أستغلال الوضع وإيجاد بديل لأيدلوجية الدولة وسيادتها عن طريق فرض العنف لتطبيق سيايتها البديلة على الجانب الأخر فإن وجود العديد من التنظيمات المسلحة وخاصة داخل النظام الإقليمى العربى قد أفرز العديد من التحديات الأمنية الجديدة كقضية المقاتلين الأجانب بالإضافة إلى ارتفاع نسب التطرف واللجوء وكذلك التدخل الخارجي. فقد كان داعش نتاجاً لظروف متراكمة نشأت من رحم تنظيم القاعدة الذى وجد له مكاناً في النظام الإقليمى العربى كنتيجة للفراغ الأمني بعد غزو أمريكا للعراق ٢٠٠٣، كذلك فقد خلف التنظيم إنعكاسات أمنية جديدة داخل النظام الإقليمى تمثلت في

وجود الأطراف الدولية والإقليمية داخل سوريا والعراق و جود العديد من المقاتلين الذين يشكلون خطرا كبيراً حال عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، لذلك فإن التصدي للتحديات الأمنية التي تحدثها تلك التنظيمات وخاصة داعش في بيئة النظام الإقليمى ككل يعتمد على التنمية وإعادة إعمار البلدان المتضررة وكذلك حل الصراعات بالطرق السلمية وإقرار السياسات اللأزمة لمنع إنتقال الإرهاب بين الدول العربية عبر الحدود ومراقبة تمويل وعناصر تشكيل تلك التنظيمات.

المراجع :

1- Maximilian Felsch,” **The Arab regional system after the Arab uprisings: Reaching hegemonic stability?”,** Orient, Issue 1. (2018), p16.

٢- أنظر **"الدول الفاشلة"**، الموسوعة السياسية، **متاح على الرابط التالى:**
https://political-encyclopedia.org/dictionary/الدولة%٢٠الفاشلة

٣- عرض عام، الهشاشة والصراع والعنف، **"مساعدة البلدان على التعامل مع البيئات المتقلبة"**، موقع البنك الدولى،
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/overview

٤- محمد الشريف ولزهر وناسى، **"إعادة بناء الدولة الفاشلة درراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية"**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد ٩ ، العدد٢، (يوليو ٢٠٢٠)، ص٥٠٣.

٥- **انظر تقارير مؤشر الإرهاب العالمى بين عام (٢٠١٤-٢٠١٨) على الرابط التالى:**
http://visionofhumanity.org/reports/

(*) مؤشر الإرهاب العالمي GTI: هو تقرير يصدر سنوياً من منظمة الاقتصاد والسلام IEP منذ ٢٠٠٠. ويقوم تصنيف ترتيب للبلاد والتنظيمات المسلحة فيما يخص التأثير على الإرهاب. يعتمد المؤشر على مجموعه من العوامل التي يتم تجميعها ودراستها من قبل مركز دراسات الإرهاب التابع لجامعة ماريلاند. ويعد المؤشر من أبرز التقارير والمؤشرات عالمياً في هذا المجال حيث يغطى ١٦٣ دولة تقريباً.

٦- **انظر تقارير مؤشر الإرهاب العالمى بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٨) على الرابط التالى:**
https://fragilestatesindex.org/category/analysis/fragile-states-index-2019/

٧- إبراهيم نوّار، **" محدّدات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: مصادر القوة وثقوب العجز"**، دراسات، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٣يونيو٢٠١٥،
http://www.acrseg.org/38097

8- Martin Beck and Simone Hüser,” **Political Change in the Middle East: An**

Attempt to Analyze the Arab Spring", GIGA Working Papers, GIGA German Institute of Global and Area Studies, No.203. (August 2012), p9.

٩- الأسكندر مترسكي،" **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وأفاق متباينة"**، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (سبتمبر ٢٠١٥)، ص٢-ص٦.

١٠- دالية غانم، **"نهاية التحول السياسي في الجزائر؟"**، مقال تحليلي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٣ يوليو ٢٠١٩، https://carnegie-mec.org/2019/07/23/ar-pub-79559.

١١- اف ب، **"في الجزائر والسودان ثورتان عربيتان متعثرتان"**، الأخبار المستمرة، فرانس ٢٤، ٦يونيو ٢٠١٩، https://iqi.su/CbFez

١٢- حسام إبراهيم وآخرون، **"حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسة في منطقة الشرف الأوسط ٢٠١٨-٢٠١٩"**، شادي عبد الوهاب، أحمد عتمان (تحرير)، التقرير الإستراتيجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد١. (٢٠١٨-٢٠١٩): ص٥-ص٨.

١٣- إيمان زهران،" **"توافق الضرورة " بين الدول العربية يعيد تكييف الملفات الإقليمية واستقرار الأمن "**، مقالات رأى، أراء نحو الخليج، http://araa.sa/index.php?view=article&id=4681:2019-06-13-08-54-28&Itemid=172&option=com_content

14 - Joe Hammoura and Irfan kaya ulger,**" The Arab League: From Establishment to Failure",**
e-journal of social and legal studies, vol 4(1). (July 2018), p52.

15- Adham Saouli,**" Armed Political Movements in the Middle East**", in The Future of Regional Security in the Middle East: Expert Perspectives on Coming Developments, Erika Holmquist and John Rydqvist, (eds), (FOL, april2016), p90-95.

16- Katarzyna Jasko et el**," ISIS: Its History, Ideology, and Psychology ",** In Handbook of Contemporary Islam and Muslim Lives, Woodward M and Lukens-Bull R, (eds). (Springer, April 2018), p6-p1٢.

١٧- ميشيل حنا الحاج، **"المؤامرة... حرب لتصفية داعش أم لتفكيك القاعدة؟"**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط١، ٢٠١٦)، ص٢٦،٢٥.

١٨- محمد نبيل عيد، **"شبكات التطرف والإرهاب – ماراوي نموذجاً"**، جهاد عودة (إشراف)، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ط١، ٢٠٢٠)، ص٦٢،٦١.

١٩- المرجع السابق، ص٧٥،٧٤.

20- **"A REVIEW OF ISIS IN SYRIA 2016 – 2019Regional Differences and an Enduring Legacy "**, The Carter Center Syria Project, (march 2019), p3.

٢١- سيد على أبو فرحة (إشراف)، **"تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب.. سوريا والعراق وليبيا واليمن نموذجاً"**، (برلين: المركز الديموقراطي العربي ،٢٠٢٠)، ص ١٣٤.

22- Khalifa, Mahmoud,**"Egypt's Domestic and International Role to Combat Political Terrorism",** The Asian Institute of Research, Journal of Social and Political Sciences, Vol.1, No.1.(2018), p55,56.

23- Eman Ragab,**" Egypt in Transition: Challenges of State and Societal Resilience",** IAI WORKING PAPERS, Istituto Affari Internazionali , foundation for european progressive studies,(2017), p11.

٢٤- شرق أوسط، **"مصر: الجيش يبدأ عملية "النسر" ضد مسلحين بسيناء"**، BBC NEWs العربية، ١٥ أغسطس ٢٠١١،
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/08/110815_sinai_arrests

٢٥- الأخبار، **"الأضخم منذ حرب أكتوبر.. لماذا تختلف "العملية الشاملة عن حق الشهيد؟"**، موقع مصراوي، ٩فبراير ٢٠١٨،
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/2/9/1259796/-الأضخم-منذ-حرب-أكتوبر-لماذا-تختلف-العملية-الشاملة-عن-حق-الشهيد-

٢٦- **انظر :** كتاب المؤتمر السنوي الثالث عشر للمجلس المصري للشئون الخارجية بعنوان **"مصر وتحديات الإرهاب"**، ١٨ يناير ٢٠١٦، ص١١٤،ص١١٧، **متاح على الرابط التالى** http://ecfa-egypt.org/wp-content/uploads/bsk-pdf-manager/2019/09/مصر-وتحديات-الارهاب-annual-conference-book18-1-2016.pdf

27- Mohamed Elmenshawy,**" Egypt's War on Terror: ISIS, President Sisi, and the U.S.-led Coalition",** Middle East Institute, November 2014, https://www.mei.edu/publications/egypts-war-terror-isis-president-sisi-and-us-led-coalition

28- Mena,**" Egypt urges enhancement of anti-ISIS efforts",**news,Egypt today,15 Jul 2019, https://www.egypttoday.com/Article/1/72793/Egypt-urges-enhancement-of-anti-ISIS-efforts